



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تحديات التيار اليساري في البرازيل في عهد الرئيس (داسيلفا)

اسم الكاتب: م.كرار علي مكطوف

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2634>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 04:16 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



تحديات التيار اليساري في البرازيل في عهد الرئيس (داسيلفا)

م.كرار علي مكطوف

جامعة واسط / كلية القانون

Karrara266@gmail.com

الملخص

حدثت تقلبات حادة في الانظمة السياسية التي عاشتها امريكا اللاتينية خلال السنوات الاخيرة وكشفت التطورات التي تشهدها عدد من بلدان امريكا اللاتينية خلال السنوات الماضية عن هيمنة الاحزاب والقوى اليسارية على المشهد السياسي. وقد بدأت اخذت هذه الهيمنة بالانحسار بعد تقدم الاحزاب اليمينية في بلدان كبيرة مثل البرازيل والارجنتين والبيرو وتشيلي والبارغواي. وجاءت هذه التطورات نتيجة تراجع النهج الديمقراطي للأحزاب اليسارية، او بفعل الملاحقات القضائية لفضائح الفساد كما حصل في البرازيل في عهد الرئيس (داسيلفا) ٢٠٠٣-٢٠١١ الذي فشل في مواجهة الملاحقات القضائية وهو ما نال من الصورة اللامعة لليسار اللاتيني.

لم يكن دي سيلفا أول اليساريين الفائزين بحكم بلادهم في دول أمريكا الجنوبية، فقد سبقه إلى ذلك -خلال السنتين الأخيرتين- رؤساء كل من بوليفيا وبيرو وتشيلي والمكسيك وهندوراس، وكولومبيا التي فاز بحكمها (جوستافو بيترو) كأول رئيس يساري لها. ولم تكن هذه الجولة الوحيدة التي فاز بها رموز اليسار بحكم دول القارة الجنوبية بل فازوا أيضا في جولة سابقة في العقد الأول من هذا القرن، مثل هوجو شافيز في فنزويلا، ونيستور كيرشنر في الأرجنتين، وميشيل باتشيليت في تشيلي، وخوسيه موخिका في الاراغوراي، وإيفو موراليس في بوليفيا، ورافائيل كوريا في الإكوادور.

الكلمات المفتاحية : الاحزاب- الديمقراطية- الحريات- الازمة الاقتصادية - البرازيل

Challenges of the leftist current in Brazil during the era of President (DaSilva)

Karrar ali makttoof
Wasit University / College of Law

Abstract

There have been sharp fluctuations in the political regimes that Latin America has experienced in recent years. And the developments in several Latin American countries over the past years have revealed the dominance of leftist parties on the political scene. This dominance began to recede after the right-wing parties advanced in large countries such as Brazil, Argentina, Peru, Chile and Paraguay. These developments came as a result of the decline of the democratic approach of the left-wing parties, or as a result of the prosecutions of corruption scandals, as happened in Brazil during the era of President (De Silva) 2003-2011, who failed to face the prosecutions, which affected the bright image of the Latin left.

De Silva was not the first leftist to win the rule of their country in South American countries. He was preceded - during the last two years - by the presidents of Bolivia, Peru, Chile, Mexico, Honduras, and Colombia, whose rule (Gustavo Petro) won as its first left-wing president. This was not the only round won by the symbols of the left by ruling the countries of the southern continent, but they also won in a previous round in the first decade of this century, such as Hugo Chavez in Venezuela, Nestor Kirchner in Argentina, Michelle Bachelet in Chile, Jose Mojica in Uruguay, and Evo Morales. in Bolivia, and Rafael Correa in Ecuador.

Keywords: Parties - Democracy - Freedoms - Economic Crisis - Brazil

المقدمة

شهدت البرازيل حراكاً سياسياً في ظل أوضاع اقتصادية قاسية، وأزمة ثقة تنتاب الطبقة السياسية، كانت أبرز تداعياته تراجع اليسار البرازيلي ويمثل اليسار تجربة فريدة من نوعها داخل أمريكا اللاتينية حيث نجحت البرازيل في صعود الى صدارة المشهد وحققت اختراقاً إقليمياً ودولياً منذ وصول اليسار الى الحكم في بداية الالفية بعد ان ظل يؤدي دور المعارضة منذ انتهاء الحكم

العسكري وبداية ظهور ما اطلق عليه (صموئيل هنتجتون) الموجه الثالثة للتحول الديمقراطي في عقد السبعينات والثمانينات التي شهدتها دول المنطقة . نجح التيار اليساري في التعبير عن آمال وتطلعات شعوبهم، عبر خطاباتهم وشعاراتهم السياسية، التي تمحورت حول القضاء على الفقر، تحقيق العدل والمساواة، مكافحة الفساد، وإزالة كل ما من شأنه التسبب في إحداث فجوة ما بين مكونات المجتمع.

تسلم الرئيس دا سيلفا» الحكم وكانت البرازيل على وشك الإفلاس، وخلال السنوات الأولى من حكمه تمكن من تحقيق طفرة كانت أبرز مؤشرات التوسع في المجال الزراعي؛ مستغلاً مساحات الأراضي الشاسعة والصالحة للزراعة، بجانب تطوير مجال الاستخراج النفطي بحكم توافر احتياطات هائلة من النفط والمواد الخام، كما حققت البرازيل خلال تلك الفترة تقدماً ملحوظاً في الصناعات المتقدمة كالسيارات والطائرات ولتسجل شركة «إمبراير» البرازيلية رقماً جديداً، بعدما أصبحت ثالث أكبر شركات تصنيع الطائرات وفي المقابل، ومع عودة هذه الأنظمة اليسارية إلى السلطة، يتوقع أن نرى، في النهاية، عودة التحالف اليساري الكبير إلى العلاقات الدبلوماسية في أميركا، ما قد يخفف الضغط على دول يسارية راديكالية.

اهمية البحث

تتضمن اهمية البحث حول التحديات التي يواجهها التيار اليساري في البرازيل ودوره رغم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، التي نجح «حزب العمال اليساري» خلال السنوات الأولى من هيمنته على الحكم من إنجازها، التي ساهمت بشكل كبير في تحسين الأوضاع المعيشية لطبقات واسعة من السكان.

اشكالية البحث

تقوم اشكالية هذا البحث على سؤال اساسي ماهي التحديات الي يواجهها التيار اليساري في البرازيل في عهد الرئيس (دا سيلفا) وفوزه في الانتخابات الاخيرة ٢٠٢٢ ؟ وتتفرع عن هذا السؤال اسئلة فرعية منها:

- ١- ماهي اثار فوز التيار اليساري في البرازيل؟
- ٢- ما هي ملامح وطبيعة النظام السياسي في البرازيل؟
- ٣- ماهي موقف التيارات اليمينية في البرازيل؟

فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على اساس ان البرازيل تشهد البرازيل تحولاً سياسياً تمثل في صعود التيار اليساري وتوحي الإرهافات الأولية لهذا الصعود بأن فرص النجاح محدودة بسبب المشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها البرازيل وقضايا الفساد وبراها .

منهجية البحث

نعتمد في هذا البحث على منهج تحليل النظامي، ومن خلال دراستنا للنخبة السياسية سوف نحاول الوقوف على دورها وآثارها في تحقيق الاستقرار السياسي وبيان صعود التيار اليساري بقيادة الرئيس (دا سيلفا).

المبحث الاول: طبيعة النظام السياسي في البرازيل

ان البرازيل دولة جمهورية دستورية رئاسية فيدرالية اتحادية، تقوم على أساس نظام ديمقراطي تمثيلي للحكومة الفيدرالية ثلاثة فروع مستقلة، التنفيذية والتشريعية والقضائية تُمارس السلطة التنفيذية من قبل الفروع التنفيذية، يرأسها رئيس الدولة، بناءً على توصية من مجلس الوزراء، الرئيس هو رأس الدولة ورئيس الحكومة

تتألف من إتحاد الولايات والمقاطعة الاتحادية والبلديات ، وتتكون من ٢٦ ولاية والمقاطعة الفيدرالية وتحيط المنطقة الفيدرالية بالعاصمة برازيليا، وتم انشاء اول دستور منذ الخامس من أكتوبر، في عام ١٩٨٨ وتعديلاته يوجد في البرازيل نظام متعدد الأحزاب، ويسمح بالتشكيل القانوني لأحزاب مختلفة، ويعد الحزب السياسي هو اتحاد حر للأشخاص الذين يتشاركون في نفس المثل والمصالح والأهداف والمذاهب السياسية و يهدفون إلى التأثير والمشاركة في السلطة السياسية (العاطى ٢٠١١، ٢١) .

المطلب الاول: المؤسسة التشريعية

يتألف الكونغرس الوطني من مجلسين ، وهو مجلس الشيوخ الاتحادي ومجلس النواب ، حيث يتكون مجلس الشيوخ من ٨١ مقعد، ويكون ثلاثة أعضاء من كل ولاية ومنطقة اتحادية، حيث

يتم اختيارهم بالانتخابات أو وفقاً لمبدأ الأغلبية للخدمة لمدة ثماني سنوات ، ويتكون مجلس النواب من ٥١٣ مقعداً ، و يتم انتخاب الأعضاء عن طريق التمثيل النسبي للخدمة لمدة أربع سنوات (الدين ٢٠١٢ ، ٤٢).

تمارس السلطة التشريعية من قبل الكونغرس الوطني يجتمع الكونغرس كل عام في دورتين مدة كل منهما أربعة أشهر ونصف، يمنح الدستور الكونغرس سلطة الحكم في الأمور المتعلقة بالحكومة الفيدرالية ، لا سيما تلك المتعلقة بالسياسات المالية وإدارة الاتحاد، يصادق الكونغرس أيضاً على المعاهدات الدولية التي تتفاوض بشأنها السلطة التنفيذية ، يحق الرئيس اعلان الحرب وحالة الطوارئ ، ويقرر ما إذا كان بإمكان الحكومة الفيدرالية التدخل في شؤون الولايات أم لا. إذا استخدم الرئيس حق النقض ضد مشروع قانون في الكونغرس أو أي من أحكامه ، فإن أمام الكونغرس ٣٠ يوماً لنقض الفيتو بأغلبية مطلقة. (العاطى ٢٠١١)

يتألف مجلس النواب من ممثلين عن الولايات يتم انتخابهم كل أربع سنوات بالاقتراع العام المباشر

يتناسب عدد النواب تقريباً مع عدد سكان كل ولاية ، ولكن لا يمكن لأي ولاية أن تمثل في المجلس بأكثر من ٧٠ نواباً أو أقل من ثمانية نواب، يمنح هذا النظام حصة غير متكافئة من السلطة السياسية لولايات الشمال الشرقي والشمال ولا يمثل بشكل كبير ولاية ساو باولو المكتظة بالسكان (أنطونيو دا روتشا ٢٠١١).

يتألف مجلس الشيوخ الفيدرالي المؤلف من ٨١ مقعداً من ثلاثة ممثلين عن كل ولاية والمقاطعة الفيدرالية الذين يخدمون لمدة ثماني سنوات، تُجرى انتخابات مجلس الشيوخ كل أربع سنوات ، بالتناوب بين ثلث (٢٧) والثلثين المتبقين (٥٤) من المقاعد. يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ مباشرة من قبل سكان كل ولاية.

المطلب الثاني: المؤسسة التنفيذية

تتألف السلطة التنفيذية ، من رئيس الدولة والحكومة ، ويُنتخب الرئيس مباشرة لفترة أربع سنوات (ويحق لإعادة انتخابه مرة واحدة) ، ويعين مجلس وزراء ويحق له اختيار الوزراء بموافقة



الكونغرس الوطني، للسلطة التنفيذية سلطات واسعة ، لا سيما في السياسة الاقتصادية والخارجية ، والمالية ، والأمن الداخلي ، يحق للرئيس تقديم مشاريع قوانين إلى الكونغرس وطلب الموافقة التشريعية في غضون ٣٠ يومًا ؛ إذا لم يمثل الكونغرس خلال هذه الفترة ، يعتبر مشروع القانون موافق عليه، يمكن للرئيس أن يستخدم حق النقض (الفيتو) جزئيًا أو كليًا ضد أي مشروع قانون يقدمه الكونغرس بالإضافة إلى إصدار تدابير مؤقتة تظل سارية المفعول لمدة ٣٠ يومًا، الرئيس هو أيضا القائد العام للقوات المسلحة (مساعد ٢٠١٥، ٦).

يتمتع رئيس البرازيل بصلاحياته واسعة منها تتعين السفراء وقضاة المحكمة العليا والمستشارين ومدير البنك المركزي يجب أن يحصلوا على موافقة مجلس الشيوخ، يجوز للرئيس أيضًا استخدام حق النقض في البنود ، وحجز الأموال المخصصة ، وإصدار المراسيم والتدابير المؤقتة ، وصياغة التشريعات ، و سن القوانين.

بعد اعتماد دستور البرازيل لعام ١٩٨٨ ، تم تفويض الرؤساء بقوة أو بمرسوم مؤقت، وتعد حالة طوارئ سلطة معالجة الأزمات الوطنية ، تمنح المراسيم المؤقتة الرؤساء البرازيليين القدرة على إصدار الأوامر والقواعد والقوانين التي لها التأثير الكامل والفوري من القانون عند صدوره ، مستقل تمامًا عن السلطة التشريعية وعن الكونغرس الوطني البرازيلي (أنطونيو دا روتشا ٢٠١١) ، بينما تحمل هذه المراسيم التأثير الكامل للقانون ، فإنها تتطلب في النهاية موافقة الكونغرس في غضون ٤٥ يومًا من إقرارها . كحالة طارئة السلطة ، يجب استخدام المراسيم المؤقتة باعتدال مهما كان الأمر مثاليًا ، لم يكن هذا في البرازيل ، حيث استخدم الرؤساء المراسيم المؤقتة على نطاق واسع.

نائب الرئيس يخلف منصب الرئاسة خلال لفترة زمنية محددة ، كرئيس بالإنابة يجوز انتخابه لاحقًا أو إعادة انتخابه للرئاسة مرة واحدة فقط ، حيث ينطبق الحد الزمني المتتالي للولاية من الناحية العملية ، يعمل نواب الرئيس البرازيليين دائمًا كرئيس بالإنابة في وقت ما خلال فترة رئاسية ، وفقًا للدستور ، يصبح نائب الرئيس رئيسًا بالإنابة أثناء السفر الرئيس إلى الخارج او مرضه .

المطلب الثالث: المؤسسة القضائية

يتألف النظام القضائي البرازيلي من محاكم الولاية والمحاكم الفيدرالية ، ومحاكم عمالية وانتخابية وعسكرية وتشكل المحكمة الفيدرالية العليا (Supremo Tribunal Federal) هي أعلى محكمة في البرازيل وتتألف من ١١ عضوا يرشحهم الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ الاتحادي. تصدر المحكمة أحكاماً نهائية بشأن القضايا الدستورية وتتنظر في القضايا المتعلقة بالرئيس ونائب الرئيس والكونغرس والسلطة القضائية والنائب العام ووزراء الحكومة والدبلوماسيين والدول الأجنبية والتقسيمات السياسية أو الإدارية للاتحاد. (Ames 2012, 32)

تشكل محكمة العدل العليا (Superior Tribunal de Justiça) من ٣٣ قاضيا يعينهم الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ. إنها أعلى محكمة في البلاد فيما يتعلق بالمسائل غير الدستورية وتتنظر أيضاً في القضايا المتعلقة بحكام الولايات والمقاطعة الفيدرالية. يشمل الفرع العادي أيضاً محاكم الاستئناف الفيدرالية المعروفة باسم المحاكم الفيدرالية الإقليمية. كل ولاية لديها محاكم الولايات والمحاكم الفيدرالية التي تمارس الولاية القضائية الابتدائية ، ومن بين المحاكم الفرعية الخاصة ، تكون المحاكم الانتخابية مسؤولة عن تسجيل الأحزاب السياسية ومراقبة شؤونها المالية كما يحددون موعد الانتخابات وينظرون في القضايا المتعلقة بالجرائم الانتخابية تتوسط محاكم العمل في النزاعات بين الإدارة والعمال ، وللمحاكم العسكرية اختصاص في القضايا التي تشمل أفراد القوات المسلحة .على الرغم من أن النظام القضائي البرازيلي تعرض لانتقادات طويلة بسبب عدم كفاءته ، وحوادث المحسوبية السياسية ، والفساد المستشري ، فقد بُذلت جهود لإصلاحه ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، اعتماد التعديل الدستوري رقم ٤٥ في عام ٢٠٠٤ (Avelino 2020, 75) وأرسى هذا التعديل مبدأ السوابق القضائية (decisis) التي بموجبها تعتبر قرارات المحاكم العليا سوابق ملزمة ، بهدف زيادة كفاءة المحاكم الأدنى. كما أنشأ التعديل المجلس الوطني للعدل ، وهو مؤسسة خارجية للإشراف على الامتثال للقواعد القضائية والنظر في الشكاوى المقدمة ضد القضاة من قبل الإبرياء داخل سجون البلاد ، غالباً ما أدت الظروف القاسية والمكتظة إلى محاولات الهروب الجماعي وأعمال الشغب ، التي قُتل خلالها العديد من

السجناء، أسفرت محاولة المراجعة الدستورية في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ عن العديد من المقترحات لإصلاح السلطة القضائية ، بما في ذلك هيئة الرقابة الخارجية و قانون العقوبات (١٩٤١) والقانون المدني لعام ١٩١٦ (تمت مراجعته في عام ١٩٧٣) ومع ذلك ، لم يتم سن إصلاحات كبيرة حتى الآن (Catt 2020, 79) .

المبحث الثاني: التحول السياسي في البرازيل

متأت الانتخابات الرئاسية مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي للبرازيل؛ فقد أفرزت تحولات في المشهد السياسي الانتخابي، من خلال صعود التيار اليساري بقيادة (دي سيلفا) والهزيمة المدوية لليمين المتطرف.

المطلب الاول: صعود وتراجع التيار اليساري

حدث تغيير باتجاه التيار اليساري في البرازيل بسبب الركود الاقتصادي والاضطرابات المالية وتراجع مستوى المعيشة وغيرها من الاختلالات التي ضربت البرازيل ودول امريكا الجنوبية قبل اربعة عقود تحديداً منذ عام ١٩٧٧ وينقسم اليسار الى نوعين يسار قومي راديكالي ، يطلق عليه البعض اليسار الشعبي وتجلى ذلك في فنزويلا و كوبا و الاكوادور والارجنتين وتشيلي و البيرو واذ كان اليسار الشعبي قد تمكن على مدار السنوات التي خلت من بناء سياسة تعبوية ضد القوى الامبرالية والعولمة وفي المقابل كان نجاح اليسار الديمقراطي في بناء انظمة تعليمية وعلمية حديثة (Colomer 2020, 85).

ان اسباب عدة اسهمت في صعود اليسار في البرازيل وعدد واسع من دول القارة الجنوبية منها تصاعد المشكلات الاجتماعية التي كشفت عنها ارتفاع معدلات الفقر وتدني الاجور وهو ما مثل دافعا لظهور وتمدد الحركات الاجتماعية والعمالية المتمردة على هذه السياسات التي ارهقت الطبقات الكادحة وقد كان تطور وتفاعل النقابات العمالية المتمردة على هذه السياسات وتفاعلها سبباً جوهرياً في تزايد صعود التيار اليساري(حزب العمال) ، كما ازدهرت تجربة اليسار في



البرازيل بفعل اهتمام الفئات الأكثر فقراً بالسياسة ونشأة ثقافة جديدة بينها دعت الى معرفة الحقوق والدفاع عنها ومقاومة هيمنة النخب القديمة على البلاد (Larcinese 2019, 98) ومن خلال ما تقدم نرى تجربة الرئيس (دي سيلفا) اهمية استثنائية بالنظر الى نجاحاته في تحقيق طفرة اقتصادية كبيرة بفضل اعتماده منهاجاً براغماتياً يقدم مصلحة البرازيل على الشعارات التي تبنتها النظم اليسارية الثورية في كوبا وفنزويلا وغيرهما ونجح الرئيس (دي سيلفا) في بناء شبكة حماية الاجتماعية اسهمت في صناعة طبقة جديدة في البرازيل اطلق عليها طبقة (class) وهي طبقة اقل من المتوسطة قليلاً وساعد انفاقها المتزايد نتيجة لزيادة دخولها في انعاش الاقتصاد البرازيلي بشكل كبير.

وايضاً نجح الرئيس (دي سيلفا) بالتعليم وانشأ في عام ٢٠٠٥ برنامجاً اطلق عليه (الجامعات للجميع) كما اسس جامعات فيدرالية جديدة وسهل من اجراءات الالتحاق (Mainwaring n.d., 45) بها وفي عهده استفادت قطاعات برازيلية واسعة من برامج التحولات النقدية الذي عرف باسم (منحة العائلة) والتي بفضلها تمكنوا من الحاق ابنائهم بالمدراس وحصولهم على الرعاية الصحية اللازمة اضافة الى برنامج المنزلي الذي قدم فيه شققاً رخيصة لمحدودي الدخل بتسهيلات مالية كبيرة استفاد منها نحو ١٣ مليون مواطن برازيلي.

المطلب الثاني: التجربة الاقتصادية البرازيلية في عهد الرئيس (دا سيلفا)

شهدت البرازيل تحولات سياسية واقتصادية تمثل في الخطط الاقتصادية الكبرى، والتي سميت باستراتيجية (بعث البرازيل) بدءاً من تطوير التصنيع وحماية الإنتاج الوطني، وإعادة توزيع الدخل بشكل متوازن، مروراً باستراتيجية التصنيع من أجل التصدير وتشجيع الشركات الوطنية وجلب الاستثمارات الأجنبية وإيجاد شراكات معها، وإجراء إصلاحات مالية واقتصادية، وذلك بسن تشريعات للحد من التفاوت الاجتماعي وتقوية دور الدولة في مجال التعليم والخدمات الصحية (Panebianco, Angelo 2011).

إن الإجراءات التي اتخذها النظام السياسي الاشتراكي المعتدل لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البرازيل سنة ١٩٩٩م والتي أوشك فيها الاقتصاد على الانهيار؛ هي من فتح الباب على التغيير الهيكلي في بنية الاقتصاد البرازيلي، وذلك من خلال استراتيجية التنمية



الاقتصادية المستقلة التي انتهجها الرئيس (لولا ديسيلفا) بداية من عام ٢٠٠٣م ، والقائمة على سياسة التقشف والتوسع (Ames 2012) في الصناعة وتغيير وتنويع الصادرات، وسياسة الإقراض والتوسع في الإنتاج الزراعي، والاستفادة من الموارد الطبيعية، وترشيد إدارة الديون، وتسخير السياسة الخارجية لدعم الاقتصاد الوطني، حيث أن البرازيل عضو في مجموعة البريكس وهي كتلة اقتصادية كبرى تضم الدول الأكثر نمواً في العالم وهي البرازيل ، وروسيا ، والصين ، وجنوب أفريقيا.

بالرغم من تصاعد معدل النمو الاقتصادي البرازيلي منذ عام ٢٠٠٣م وخلق فرص عمل بمعدل قياسي، إلا أن الاقتصاد البرازيلي يواجه تحديات عدة على رأسها التضخم (Catt 2020, 93) وارتفاع نسبة الديون وتفشي البطالة، وهذا ناتج أيضاً عن عدم قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه برامجها الاقتصادية الممولة من الخزنة العامة، حيث أن انخفاض أسعار النفط من وقت لآخر يؤثر على العديد من برامج مساعدات الطبقات الفقيرة..

ورغم نجاح خطة الرئيس (لولا دي سيلفا) على المستوى الاجتماعي في إخراج أكثر من ٣٠ مليون مواطن من خانة الفقر؛ إلا أن البرازيل لازالت تواجه تحديات استمرار وجود التفاوت الطبقي وقصور خدمات الأمن والتعليم والصحة، وانتشار الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان (Samuels 2011, 54)، وهي تحديات تحبط جهود النظام السياسي في بناء مجتمع متماسك، حيث أن عملية التطور الديمقراطي والاقتصادي لا يمكن أن تتم بمعزل عن التطور القيمي، وقد أثبتت العديد من التجارب أهمية القيم والشروط الثقافية في التطور السياسي والاقتصادي.

ومع تولى الرئيس (دا سيلفا) مقاليد الحكم في ٢٠٠٣ سادت حالة من الخوف والترقب بين أوساط رجال الأعمال والمستثمرين المحليين من أن يتبنى الرئيس الجديد سياسات اقتصادية يسارية على خلاف مجمل الرؤساء المتلاحقين منذ بداية الحقبة المدنية في منتصف الثمانينيات ومن قبلهم الحكومات العسكرية المتعاقبة لكن ما حدث كان أمراً مختلفاً تماماً فكان مدركاً أن للأغنياء أيضاً حقوقاً والطبقة الرأسمالية مصالح ومطالب، وأن الفقراء يجب أن يكون لهم الأولوية لأنهم يحتاجون إلى الإعانات لتكون حياتهم أفضل، وفيما الاقتصادية لتحقيق النمو ومعالجة الفقر والخروج من شبح الإفلاس. (Zucco and Power, 12) ، وكانت تجربة الرئيس لولا دي سيلفا ملفتة للأنظار، وما زال يُضرب بها المثل في أن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية هما طريق التقدم والنهضة والاستقرار، فقد تسلم لولا دي سلفيا دولة مثقلة بديون خارجية، أكثر من ٢٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، بخلاف الديون الداخلية، وعلى الرغم من سياسات التقشف، وعلى



الرغم من إجراءات صندوق النقد الدولي، استطاع الاقتصاد البرازيلي أن ينمو بمعدل ٥% ابتداء من ٢٠٠٤ إلى أن وصل إلى ٦% عام ٢٠١٠. ولكن، مع نمو الاقتصاد، من الطبيعي أن يرافقه انخفاض في الدخل وزيادة نسبة الفقر وزيادة الفجوة بين الطبقات، وهو ما جعل لولا دي سيلفا يبدأ فوراً في برامج مكثفة ومتتالية للتنمية ومحاربة الفقر، بالإضافة إلى برامج مكافحة الفساد وبرامج الشفافية والحكم الرشيد والمشاركة الشعبية. وأسهم في تشجيع الصناعة البرازيلية وزيادة الصادرات وتقليل عجز الموازنة وسداد الديون الخارجية، بالإضافة إلى السوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية، والتي قللت من اعتماد تلك الدول على صندوق النقد

المطلب الثالث : تنامي ظاهرة الفساد وانهايار برامج الضمان الاجتماعي

لقد كان تاريخ الفساد في أمريكا اللاتينية بصفة عامة أحد العناوين الرئيسة المثيرة للعواقب، ولكنه لم يترتب عليه سوى عواقب قليلة على المذنب، فمثلا حين كان رئيس الأرجنتين في حقبة التسعينيات كارلوس منعم يقود بفخر سيارته الفيراري الحمراء التي استلمها كهدية (Mainwaring n.d., 123) من رجل أعمال يعكس سلوكه هذا اعتقاد العديد من السياسيين بأنهم سيحسون من الغضب الشعبي، إما من خلال النمو الاقتصادي وإما من قبل المؤسسات المتشددة. أما في المكسيك، فقد كان الحزب الثوري المؤسسي يسيطر على المحاكم ووسائل الإعلام؛ وكان يحمي رؤساء البلاد من فضائح كانت قد تنهت مهنتهم لو ظهرت إلى العلن، أما البرازيليين فيرون أن الفساد قد أطاح بحكومة تلو الأخرى، الامر الذي جعل بعض المحللين يلومون مساحة البرازيل الكبيرة ومراكزها الإقليمية القوية في السلطة التي أنتجت عدداً كبيراً من الأحزاب السياسية في وقت واحد، إذ كان تحالف روسيف في الكونغرس يضم أكثر من ٢٠ حزياً، وأن الأحزاب نفسها لديها هويات أيديولوجية ضعيفة وسلطة ضعيفة لتنفيذ الولاء بين أعضائها التي غالباً ما تلزم الرؤساء بالتفاوض مع المشرعين بنحوٍ فردي للحصول على قوانين ممررة؛ وهذا بدوره يخلق حوافز قوية للسياسيين للجوء إلى الرشوة للمساعدة في إقامة تحالفات (Avelino 2020, 87).

ويقول باحثون آخرون إن البرازيل لم تعد ملتوية أكثر من نظيراتها الإقليمية، مشيرين إلى دراسات استقصائية مثل مؤشر تصورات الفساد الدولية للشفافية الذي صنف البرازيل بأنها أقل فساداً من الأرجنتين والمكسيك، وأن الفساد البرازيلي هو -ببساطة- أكثر عرضة للاكتشاف كما يدعون، وأن لدى البرازيل صحافة حرة قوية، وهيئة قضائية مستقلة ومزودة بموارد جيدة، وطبقة



عمل كبيرة ومهمشة تأريخياً، في ظل مستويات من عدم المساواة مرتفعة حتى بمعايير أمريكا اللاتينية، تكاد تكون دائماً على استعداد لتغيير قاداتها بسرعة (مساعد ٢٠١٥، ٨٦)، لكن هذه الإنجازات التاريخية لم تمنع القضاء البرازيلي من توجيه تهمة فساد إلى الرئيس (دا سيلفا) ففي ٦ أبريل/نيسان ٢٠١٣ فتح المدعي الفدرالي تحقيقاً بشأن مزاعم بتورطه في مخطط شراء أصوات في البرلمان جرى عام ٢٠٠٥ وأدى إلى محاكمة متورطين في فساد، بيد أن دا سيلفا أنكر مرارا معرفته بعملية شراء الأصوات في هذه الفضيحة التي عرفت باسم (مينسال)، وفي ١٨ من الشهر اذار أصدر قاضٍ في المحكمة العليا حكماً يقضي بمنع تعيينه في أي منصب وزاري في حكومة الرئيسة آنذاك ديالما روسيف -التي عينته في منصب "كبير موظفي الرئاسة"- حتى يتسنى مثوله للتحقيق بتهمة الفساد الموجهة إليه (العاطى ٢٠١١، ٤٩)

وخلال انتخابات ٢٠٢٢ فاز الرئيس (لولا دا سيلفا) البالغ من العمر سبعة وسبعين عاماً على فترة رئاسية ثالثة، بعد فوزه على بولسونارو بفارق ضئيل، وصف بأنه أضيق الفروق والهوامش في تاريخ الديمقراطية البرازيلية وجاءت النتيجة بعد فرز الأصوات في جميع أنحاء البرازيل التي يبلغ عدد سكانها ٢١٤ مليون نسمة، حيث أعلنت المحكمة الانتخابية العليا أن لولا دا سيلفا -أحد رموز اليسار في أمريكا اللاتينية- حصل على ٥٠.٩٠ بالمائة من الأصوات، مقابل ٤٩.١٠ بالمائة (بولسونارو)

وينتهي انتصار لولا دا سيلفا، السباق الرئاسي الأكثر توتراً في تاريخ البرازيل منذ عقود، ليضيفه الانتصار الجديد إلى قائمة من القادة اليساريين الذين تولوا السلطة في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية، من كولومبيا إلى تشيلي إلى بيرو وقد التزم الرئيس الحالي جاير بولسونارو الصمت بشأن خسارته في الانتخابات، بينما بدأت الاحتجاجات المحلية بالظهور، وأغلق موالون له عدداً من الطرق (Zucco and Power 2020, 65).

يعود لولا إلى سدة الحكم وسط توترات سياسية واجتماعية حادة في البرازيل، حيث تزايد الفقر ولم يتعاف الاقتصاد بالكامل من أضرار جائحة كوفيد ١٩، وسيعيد النظر في موضوعات من فترة رئاسته الأولى، حيث شغل هذا المنصب بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٠، ثم سُجن بعد إدانة بالفساد ألغيت الآن، تعهد لولا بتفعيل برنامج مكثف للتحويلات النقدية الشهرية للفقراء، مع إعفاء (Colomer 2020, 98) مزيد من الناس من ضرائب الدخل ورفع الحد الأدنى للأجور بأكثر من معدل التضخم، على أن يمتد البرنامج إلى ما بعد نهاية هذا العام. رغم أن هذه الإجراءات

ستساعد البعض، لكن هناك خطراً بأن تزيد ضغوط الأسعار، وهي مشكلة عالمية يكافح المسؤولون بشدة لاحتوائها.

ومن خلال ما تقدم ان عانت البرازيل انقساماً شعبياً وسط أجواء استقطاب شديد، تخللتها كميات هائلة من المعلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فيما تبادل المرشحان المتنافسان الانتقادات أمام عشرات ملايين المشاهدين، وأمضى بولسونارو سنوات في مهاجمة المؤسسات الديمقراطية في البرازيل، ما أدى إلى فقدان ملايين البرازيليين الثقة في نزاهة انتخابات بلادهم، وفي إطار هذه الحملات الانتخابية، غيبت المشاكل الفعلية للشعب البرازيلي لا سيما التضخم والبطالة والفقر والجوع التي يعاني منها نحو ٣٣ مليون برازيلي.

الخاتمة

إن أهم مصادر قوة البرازيل على المستوى الاجتماعي يتحدد في الموارد البشرية المتميزة بالوفرة والتحضر، والتنوع الثقافي والعرقي والديني، والذي يشكل مصدر غنى المجتمع البرازيلي، حيث سيادة التسامح والتعايش، وربما سيكون على البرازيليين بذل المزيد من الجهد من أجل الوصول إلى مراحل أكثر استقراراً وازدهاراً للبرازيل، فالأمر يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني والقوى الفاعلة في المجتمع، بحيث لا تترك المجال فقط للقوى السياسية المتصارعة على النفوذ والسلطة، فعادة الفراغ الذي يحدث بسبب سلبية الجماهير تملؤه الجماعات السلطوية اللاهثة وراء التحكم والسيطرة

اتباع السياسات الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى رفع مستوى دخل وبالتالي المستوى المعيشي للمواطن ولاسيما الطبقات الفقيرة مما أدى إلى خلق قاعدة عريضة للطلب، وخاصة أن البرازيل دولة كبيرة في عدد السكان كان أغلبهم يعاني من الفقر الشديد ومع تحسين دخلهم أصبحت هذه الطبقات تمثل قوة شرائية كبيرة ساعدت في ازدهار المشروعات الإنتاجية الوطنية ومثلت بديلاً عن السوق الخارجي، وقد ظهر هذا بوضوح خلال فترة الأزمة العالمية في ٢٠٠٨، حيث كانت البرازيل أقل دول العالم تأثراً بالأزمة... لقد حققت البرازيل نهضتها الاقتصادية وقامت بترجمة هذا النجاح الاقتصادي إلى مكاسب سياسية، حيث استخدم «لولا» ببراعة شديدة النجاحات الاقتصادية التي استطاع تحقيقها في فترة رئاسته الأولى للحصول على مكاسب في مسار السياسة الخارجية، ومن جهة أخرى وجه سياسته الخارجية النشيطة لتحقيق مكاسب اقتصادية جديدة وهكذا بالتوازي.

يجب أن تبدأ الشفافية الجذرية من قمة الهرم، وتتطلب إصلاحات عميقة، فضلاً عن تدابير رمزية ترمي إلى استعادة ثقة الجمهور، ففي البدء يتعين على الرئيس البرازيلي القادم تسمية مجلس وزراء لم تمسه الفضائح تماماً في السنوات الأخيرة؛ ولتعزيز التزامه بإحضار شخصيات جديدة في السياسة الوطنية، ينبغي للرئيس الاحتفاظ بنصف المناصب الوزارية المخصصة للنساء وحصّة أصغر للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٤٠ عاماً، ويجب على الحكومة أيضاً نشر بيانات تضم كل الأولويات الخاصة بالوزير والدخل الحالي على الموقع الرسمي للرئاسة.

المصادر باللغة العربية

- ١- أنطونيو، دا روتشا. ٢٠١١. *النظام السياسي في البرازيل* ، ترجمة معتمد صلاح ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات .
- ٢- مساعد، فاطمة. ٢٠١٥. " التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، نماذج مختارة ". مجلة *دفاتر السياسة والقانون*.
- ٣- عبد العاطي ، محمد. ٢٠١١. " البرازيل القوة الصاعدة من أميريكيا اللاتينية " . الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- <https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/2011721185912750638.html>
- ٤- صلاح الدين ، محمد. ٢٠١٢. *لولا دي سيلفا : رائد النهضة البرازيلية*. القاهرة : دار الفاروق للنشر للاستثمارات الثقافية.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Antonio, Da Rocha. 2011. *alnizam alsiyasiu fi albarazil [The Political System in Brazil]*, translated by Mutamed Salah, Doha: Al Jazeera Center for Studies.
2. Musaeid, Fatima. 2015. "altahawulat aldiymuqratiat fi 'amrika allaatiniati, namadhij mukhtara [Democratic Transitions in Latin America, Selected Examples]." *Journal of politics and law notebooks*.
3. Abdel Aty, Mohamed. 2011. "albarazil alquat alsaaeidat min 'amirikya allaatiniti [Brazil, the Rising Power of Latin America]." Doha: Al Jazeera Center for Studies.



<https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/2011721185912750638.html> .

4. Salah Aldiyn, Muhammad. 2012. *lula di silfa : rayid alnahdat albiraziliati* [*Lula de Silva: Pioneer of the Brazilian Renaissance*]. Cairo: Dar Al-Farouk for cultural investments.
5. Dervis, k. & Ocampo, J. A. 2022. " Will Ukraine"s tragedy spur UN Security Council reform Retrieved 10th, March, 2022 ."
<https://www.brookings.edu/opinions/will-ukraines-tragedy-spur-un-security-council>.
6. Ames, Barry.2012. *The deadlock of democracy in Brazil*. University of Michigan Press.
7. Avelino, George.2020. *Money, Elections, and Candidates1*". In: *Routledge*.
8. Catt, Helena.2020. *Electoral management design*. Institute for Democracy and Electorale.
9. Colomer, Jose. 2020 ."*The more parties, the greater policy stabilit*. In: European Political.
10. Larcinese, Valentino. 2019."*Is the UK parliament too large*. In: British Politics and Policy at.
11. Mainwaring, Scott. 1999."Politicians, Parties, and Electoral Systems: Brazil in Comparative Perspective." *Comparative Politics* 24, no. 1 (1991): 21–43. <https://doi.org/10.2307/422200>.
12. Panebianco, Angelo.2011. *Political parties: organization and power*. . CUP Archive .
13. Samuels, David.2011. *Incumbents and challengers on a level playing field: assessing the impact*. In: Journal of Politics.



-
14. Zucco, Cesa, and Timothy J Power.2020. *Fragmentation Without Cleavages Endogenous Fracane*. In: Comparative Politics.